

رئيس يعتقد أن حزب الله سيجعل منه ترامب لبنان

ميشال عون

يرفض ثم يقبل دور «شيخ العشيرة»



● سقوف عالية يرفعها عون وحلفاؤه لكنهم في النهاية يرضخون جميعا أمام الانتفاخ الشعبي والسياسي حول جنبلاط.



● تحالف عون مع حزب الله، يضعه في موقف حرج، فقد بات من الصعب عليه أن يطبق ما التزم به سابقا حيال «الاستراتيجية الدفاعية للبنان».



● جبران باسيل صهر عون وبعد التسوية الرئاسية التي عقدت بينه وبين الحريري، أخذ بتصرف وكأنه الحاكم الفعلي للبنان.

من التدخل في القضاء وجعله «غب الطلب» نتيجة إحالة الملف إلى المحكمة العسكرية وكشف الوزير الاشتراكي وأمل أبوفاور في مؤتمر صحفي الاتصالات التي أجراها وزراء العهد أبو صعب جريصاتي للضغط على القضاء وتركيب القضية كما يشتهون للاقتصاص من جنبلاط وشهيب والحزب الاشتراكي، لكنه في الواقع حصل مضامين أبعد بكثير تجلت في الموافقة السريعة لعون برعاية لقاء «المصارحة والمصالحة» بعدما كان رفضه لأنه «ليس شيخ عشيرة»، وقبول أرسلان غير المشروط بالمشاركة في اللقاء، فكان الاجتماع الذي أفرجت نتيجته عن اجتماعات الحكومة وانصرافها لمعالجة الأزمة الاقتصادية التي تعصف بلبنان.

عون يتراجع عن وعوده

نتيجة تحالف عون مع حزب الله، فقد بات من الصعب عليه أن يطبق ما التزم به في طريق صعوده إلى الرئاسة. فقبل أيام فقط، زاد عون من تعقيد موقفه، حين اضطرت رئاسة الجمهورية اللبنانية إلى تبرير تصريحاته، مؤكدة أن عون، ملتزم بالمواعف التي سبق وأن أعلنها في شأن موضوع «الاستراتيجية الدفاعية للبنان» وضرورة البحث فيها في ظل مناح توافقية، داعية في نفس الوقت إلى عدم تفسير مواقف رئيس الجمهورية على نحو خاطئ أو متعدي يمكن أن يُثير الانتباخ.

وقد أشار بيان رئاسة الجمهورية إلى أن عون يعتبر أن التطورات العسكرية التي شهدتها الجوار اللبناني خلال الأزمات الماضية، تفرض تعاملًا جديًا مع موضوع الاستراتيجية الدفاعية باخذ في الاعتبار هذه التطورات، خصوصًا بعد دخول دول كبرى وتنظيمات إرهابية في الحروب التي شهدتها دول عدة مجاورة للبنان، الأمر الذي أحدث تغييرات في الأهداف والاستراتيجيات لا بد من أخذها في الاعتبار. وكان عون قال مؤخرًا «لقد تغيرت حاليا كل مقاييس الاستراتيجية الدفاعية التي يجب أن نضعها، فعلى ماذا سنرتكز اليوم؟ حتى مناطق النفوذ تتغير، وأنا أول من وضع مشروع لاستراتيجية الدفاعية، ولكن هل لا يزال صالحا إلى اليوم؟»

سقوف عالية رفعها عون و«حزب الله» لكنه رضح ورضخ معه حلفاؤه أمام الانتفاخ الشعبي والسياسي حول جنبلاط الذي أثبت مرة جديدة أنه رقم صعب في المعادلة الداخلية، وأنه لا يمكن محاصرته واستهدافه بسهولة، وهذا بدأ قلب الطاولة رأسا على عقب. وأكدت السفارة في بيانها «دعم الولايات المتحدة المراجعة القضائية العادية والشفافية دون أي تدخل سياسي»، وشددت، على أن «أي محاولة لاستغلال الحادث المأساوي الذي وقع في قبرشمون في 30 يونيو الماضي بهدف تعزيز أهداف سياسية، يجب أن يتم رفضها».

ظاهريا، حمل البيان تحذيرا إلى السلطات اللبنانية الرسمية والمشروعين والرئيسين والصهرين.

حال البلاد منذ خريف العالم

2016، يوم انتخب العماد ميشال عون رئيسا للجمهورية، تظاهر أن الرئاسة الأولى تتصرف كفريق، ولم تكن كما يفترض بها، حكما عادلا بين جميع اللبنانيين

نفت وجود كمين مسلح كما يدعي أرسلان، وأن الحادثة كانت فورية وجاءت بمخاطبة دفاع عن النفس. غير أن أرسلان استمر في عقد مؤتمرات صحافية وتوزيع بيانات تنهه الفريقين جنبلاط من خلال ممثله «نائب الفتنة» في إشارة إلى الوزير أكرم شهيب، بنصب كمين لاغتيال الوزير الإصرار على المجلس العدلي، ما أعاد إلى الأذهان قضية كنييسة سيدة السجوري التي فبركها النظام الأمني السوري اللبناني المشترك في مطلع التسعينات من القرن الماضي، للاقتصاص من رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع وزجّه في السجن.

وظهر الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله عبر التلفزيون ليؤكد وقوفه إلى جانب أرسلان «المقتول والمظلوم» وتأييد إحالة القضية إلى المجلس العدلي، كما كانت المعطيات التي تصدر عن المقررين من الرئيس عون تؤكد وقوف «نبي الكل» إلى جانب الإحالة وتأييد أرسلان. غير أن المفاجأة الكبرى كانت في تصريح علي مباشر لعون، قال فيه إنه يؤكد وجود كمين لاستهداف صهره الوزير باسيل، قاطعا الطريق أمام أرسلان ومثيرا زوبعة من التساؤلات حول المغزى الحقيقي لهذا التصريح.

وأطلق بري مبادرة نصت على عقد لقاء مصالحة سياسية في قصر بعيدا يرعاها الرئيس عون، غير أن الأخير رد قائلا إنه «ليس شيخ عشيرة» ويجب على الأمور أن تسلك المسار القضائي وأن تعالج المسائل الأمنية والسياسية لاحقا، لكن بيانا من السفارة الأمريكية في بيروت، اعتبر نادرا من حيث المحتوى قلب الطاولة رأسا على عقب.

وأكدت السفارة في بيانها «دعم الولايات المتحدة المراجعة القضائية العادية والشفافية دون أي تدخل سياسي»، وشددت، على أن «أي محاولة لاستغلال الحادث المأساوي الذي وقع في قبرشمون في 30 يونيو الماضي بهدف تعزيز أهداف سياسية، يجب أن يتم رفضها».

ظاهريا، حمل البيان تحذيرا إلى السلطات اللبنانية الرسمية والمشروعين والرئيسين والصهرين.

مستفزا بشكل كبير بعد استحضار باسيل جبهات الحرب الأهلية من الكحالة إلى سوق الغرب وضمير الوحش، فاعتصم عدد منهم في منطقة قبرشمون اعتراضا على كلامه ولمنعه من سلك الطريق المؤدية إلى بلدة كفرمتى. غير أن الوزير الغريب الذي أصر على باسيل الذي كان يصطحب معه وزير الدفاع أبو صعب وفريق حماية كبير من جنود الجيش اللبناني الوصول إلى كفرمتى وزيارته في منزله، امتنع من قرار باسيل إلغاء الزيارة نتيجة التوتر الكبير السائد في المنطقة، اقترح بموكبه التجمع البشري الموجود في قبرشمون - البساتين بغطاء ناري كان يطلقه مرافقوه ما أدى إلى وقوع الحادثة المؤسفة التي أودت بحياة اثنين من مرافقيه هم رامي سلمان وسامر أبي فراج وإصابة الشاب سامو غصن برصاصة في الرأس أدخلته في غيبوبة مستمرة لغاية اليوم.

وهنا حلت الكارثة، إذ اعتبر أرسلان أن «كمينًا» قد نصب في المنطقة لاغتيال الوزير الغريب وطالب بإحالة القضية إلى المجلس العدلي، خطوة حظيت بمباركة إن لم تكن «تغطية» من حزب الله وفريق العهد، رغم أن التحقيقات التي أجراها فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي ومديرية المخابرات في الجيش اللبناني

في قضاء عاليه سمح لأرسلان بالعودة إلى المجلس النيابي، رغم أنه سبق له وأن جرب معنى تحدي جنبلاط فخرسر مقعده النيابي في انتخابات العام 2005 ولم ينجح بالعودة إليه في العام 2009 إلا بعد وساطات وتدخلات كثيرة. ولم تتوقف خطة المواجهة الباسيلية في وجه جنبلاط عند هذا الحد، فعند تسمية الحريري لرئاسة الحكومة المنبثقة عن نتائج الانتخابات النيابية، طلب جنبلاط عن خلال الاستشارات النيابية حرق الحصول على المقاعد الوزارية الثلاثة المخصصة للموحدين الروز، لكن باسيل «اخترع» كتلة نيابية وهمية لأرسلان ضم إليها ثلاثة نواب ينتمون إلى التيار الوطني الحر فازوا على لوائح التيار في دائرة عاليه الشوف، وطالب لهم بمقعد وزاري في التشكيلة الحكومية. وبعد أخذ ورد طويلين استمر لفترة سبعة أشهر قبل ولادة الحكومة، تنازل جنبلاط عن المقعد الوزاري الثالث ووضع المسألة عند رئيس الجمهورية على أن يختار الأخير اسما يكون وسطيا، فرسا الأمر على صالح الغريب الذي بينت ممارسته أنه لا ينتمي إلى أرسلان، بل هو عضو فاعل في كتلة التيار الوطني الحر التي يرأسها باسيل.

استفزاز الدروز

استجاب جنبلاط للأمر الواقع، رغم شعوره بالمرارة من عدم وقوف «حليفه» الحريري إلى جانبه في مواجهة تلك الخطة التي تطورت إلى حد كبير خلال الجولات التي يقوم بها باسيل على المناطق، مستحضرا في خطابه التحريضية والمهدية الحرب الأهلية سيئة الذكر، مطالبا تارة بمعرفة مكان «قبور» أجداده، وطورا استعادة حقوق المسيحيين المسلوبة في الدولة، وكل ذلك رغم مطالبة القادة السياسيين في البلد من عون التدخل «كبح» جماح باسيل، لكن الرئيس كان واضحا بانحياز وكره القول، مؤخرًا، في دربنشة مع الصحافيين

في مقر إقامته بصرف في قصر بيت الدين «كان يطلب مني بعض السياسيين الضغط على الوزير جبران باسيل لكي لا أضغط عليه. عليكم أن تتكلموا معه وتعرفوا بموقعه كرئيس وأعتبر كتلة برلمانية. واعطيه كما غيره النصائح».

تطوّرت الأمور إلى مزيد من السوء بعد الزيارة التي كان يعتزم باسيل القيام بها إلى منطقة الجبل وتحديدا إلى بلدة كفرمتى في قضاء عاليه في 30 يونيو الماضي، مسقط رأس الوزير الغريب، التي شهدت خلال الحرب الأهلية مذابح راح ضحيتها عدد كبير من أهالي البلدة الدرروز وفي مقدمهم والد الغريب وعائلته، فقد استهل باسيل زيارته إلى المنطقة من بلدة الكحالة، حيثلقى خطابا اعتبره الدروز

عدها جنبلاط مع البطريك الراحل مار نصرالله بطرس صفير. لسانا قبل عون لعب دور «شيخ العشيرة» ورعاية جلسة المصارحة والمصالحة بين جنبلاط وأرسلان» كثيرة هي التبريرات التي روج لها في هذا الإطار، بدءا من شعار «نبي الكل» الذي رفعه عون في بداية عهده، وصولا إلى أنه المسؤول الوحيد الذي أقسم على الدستور لحماية البلاد والعباد، خصوصا وأن الوضع كان قد وصل إلى درجة من الاحتقان كان يشعل فتيل حرب داخلية، ويطيح بالسلم الأهلي الذي دفع اللبنانيون ثمنا غاليا في سبيل الوصول إليه.

لكن في مراجعة سريعة لحال البلاد منذ أكتوبر 2016، يوم انتخب العماد ميشال عون، وكان رئيسا للتيار الوطني الحر، رئيسا للجمهورية، تظهر أن الرئاسة الأولى نصرقت كفريق ولم تكن كما يفترض حكما عادلا بين جميع اللبنانيين.

فبعد التسوية الرئاسية التي عقدت بين الحريري وباسيل، بدأ الأخير التصرف وكأنه الحاكم الفعلي للبلد والمغير في المسألة أنه كان مدعوما بشكل علني من قبل حزب الله. وعند تسمية الرئيس الحريري لتشكيل الحكومة الأولى في عهد عون، فرض باسيل شروطه على التركيبة الحكومية التي اعتبر عون أنها ليست حكومة عهد الأولى بل هي انتقالية والحكومة الأولى في عهده ستكون تلك التي تنتج عن نتائج الانتخابات النيابية، التي سنجري بموجب قانون جديد في العام 2018 على حكومة الحريري أن تحيله إلى مجلس النواب لإقراره.

ونجح باسيل في الاحتفاظ بحقيبة الطاقة والمياه التي يتولاها حاليا النائب سيزار أبي خليل، وحصل على حقيبة الدفاع يعقوب الصراف الذي اعتبر من حصة رئيس الجمهورية، كما حصل سليم جريصاتي المحسوب على الفريق نفسه على وزارة العدل، وتمكن من إحداث خرق في التمثيل الدرزي بإسناد حقيبة المهجرين لصالح أرسلان.

كتلة نيابية مخترعة

أثبتت الأيام أن خطة باسيل الأولية كانت إقرار قانون للانتخابات النيابية يضمن له الفوز بمقعد نيابي في دائرة البترون فجرى تفصيل قانون للانتخابات على قياسه، وهو قانون أعرج أطلق البعض عليه لقب «قانون اطعن باخيك» اعتمد على النسبية المشوهة مع بدعة الصوت التفضيلي في الدائرة الصغرى غير أن الهدف الأبعد من وراء هذا القانون كان محاصرة جنبلاط ومحاولة تقليص نفوذه ودوره في الحياة السياسية العامة. حساسات باسيل لم تات كما يشتهي لهذه الناحية، فقد تمكن جنبلاط الذي كان قد سلم بيرق الزعامة الجنبلاطية الدرزية إلى نجله تيمور من الفوز بتسعة مقاعد نيابية توزعت على الشكل التالي؛ ستة مقاعد في قضاي عاليه والشوف اللذين اعتبرتا دائرة انتخابية واحدة، إلى جانب مقعد في دائرة راشيا البقاع الغربي، ومقعد في دائرة بعيدا ومقعد في دائرة بيروت، ما مجموعه تسعة مقاعد نيابية لكتلة اللقاء الديمقراطي. بالمقابل، فإن قرار جنبلاط ترك مقعد درزي شاغر

صلاح تقني الدين
كاتب لبناني

عادت المياه إلى مجاري العمل المؤسساتي في لبنان بعدما فرضت الشروط والشروط المضادة من قبل الفقاء السياسيين المعنيين بالحادثة المؤسفة التي شهدتها منطقة قبرشمون - البساتين في قضاء عاليه، تعليلا حكوميا استمر ما يقارب 40 يوما، بفعل رفض رئيس الحكومة سعد الحريري دعوة مجلس الوزراء للانعقاد خوفا من انفراط العقد الحكومي الهش الذي بني على أساس ما اصطلح على تسميته بالتسوية الرئاسية، والتي أوصلت الحريري إلى كرسي الرئاسة الثالثة بعد انتخاب العماد ميشال عون رئيسا للجمهورية.

الرئيس عون يبدو اليوم واضحا بانحياز، وقد كرز القول في دربنشة مع الصحافيين في مقر إقامته الصيفي في قصر بيت الدين «كان يطلب مني بعض السياسيين الضغط على الوزير جبران باسيل لكي لا أضغط عليه. عليكم أن تتكلموا معه وتعرفوا بموقعه كرئيس أكبر كتلة برلمانية»

لكن المغرير في طريقة معالجة تداعيات الحادثة التي أودت بحياة شابيين من مرافقي وزير الدولة لشؤون المهجرين صالح الغريب والمحسوب على رئيس الحزب الديمقراطي النائب طلال أرسلان، هي أن أرسلان مدعوما بقوة من «حزب الله» والرئيس عون، طالب بإحالة القضية إلى المجلس العدلي بهدف محاكمة الحزب التقدمي الاشتراكي ورئيسه وليد جنبلاط، وممثله في الحكومة نائب قضاء عاليه الوزير أكرم شهيب، قائلا إنه لن يقبل باتي حل لا يرتكز إلى هذا المطلب، خصوصا وأنه اعتبر أن القضية عبارة عن «كمين» تعرّض له وزير في الحكومة في محاولة لاغتياله.

عون الراعي والطرف في النزاع

وإزاء تشدد أرسلان ورفض جنبلاط الشروط المسبقة سقطت معظم المبادرات التي اطلقها رئيس مجلس النواب نبيه بري، بهدف حل الأزمة من خلال التوصل إلى جلسة «مصارحة ومصالحة» تعقد في قصر بعيدا برعاية عون وحضور بري والحريري وجنبلاط وأرسلان. لكن الأخير ظل يسقط المبادرة تلو الأخرى إلى حين دخول عون على الخط والإعلان أنه «ليس شيخ عشيرة» لمصالحة جنبلاط وأرسلان، وأن «الكمين» كان معدا لاستهداف صهره «وزير العهد، السلطان» جبران باسيل، فنقل الأزمة من درزية داخلية إلى درزية مسيحية تهدد المصالحة التاريخية التي